

# لقاء العَدَد

فضيلة الشيخ /

محمد بن عبد بن زهير لله الـ عبد الـ القحطاني

قاضي محكمة الاستئناف بمنطقة عسير

أجرى الحوار: حمد بن عبد الله بن خنين

درس على نخبة من العلماء الأفاضل ، ولازم في محكمة الطائف ورشح للقضاء في محكمة وادي بن هشبل في عسير فكان أول قاض لها بعد افتتاحها ، ثم نقل إلى محكمة أبها العامة إلى أن تمت ترقيته إلى قاضي استئناف في عسير إلى أن تقاعد ، وقد خرج بالكثير من التجارب والخبرات وساهم في النظر في القضايا الحقوقية والإنهائية والجزائية ، وقام باللقاء العديد من المحاضرات الدينية إلى جانب الإمامة واشترك في لجنة بناء جامع شكوردا في ألبانيا . خاض تجربة قضائية رائدة . يتحلى بالصبر والحكمة والإخلاص في العمل ، كان مثلاً حياً في الأخلاق ، له نظرة ثاقبة في كثير من القضايا المعاصرة ، وله بُعد نظري في الرؤى والأفكار ، أبدع في الإجابة على أسئلة اللقاء ، وطالب القضاة بسرعة الإنجاز ، وقال إن ندب القاضي يعطل ويربك الأعمال ويؤخرها . وطالب بضرورة وجود رقابة على تطبيق الأنظمة ، كما هو الحال في قضاء التنفيذ ، وقال إن المصلحة تحتم سرعة تنفيذ الأحكام وتطبيق النظام ، كما طالب بضم إدارة السجون لوزارة العدل لتحقيق العدالة بوجود قضاء التنفيذ ونجاحه ونادي بزيادة محاكم الأحوال الشخصية في كل منطقة . .

نترككم مع القاضي الشيخ محمد بن سعيد بن دخيل الله آل سعيدان القحطاني ، وما طرحه من تجربة قضائية يستفيد منها المختص والقاضي ، وإليكم ما دار معه من حوار:

\* عرفونا على شخصكم الكريم  
البطحاء بعسير، وقد درست الابتدائي  
ونشأتكم وتعليمكم؟  
في القرية المشار إليها على يد مجموعة

- محمد بن سعيد بن دخيل الله آل  
سعيدان واللقب آل سعيدان من قبيلة آل  
الصعر آل قرعه قحطان .  
من المدرسين وهم مدير المدرسة الأستاذ  
محمد بن ناجي والأستاذ محمد بن  
سلمان، ثم انتقلت مع الأهل إلى مدينة

الميلاد في ١ / ٧ / ١٣٦٣ هـ الواديين قرية  
أبها، وأكملت الدراسة الابتدائية بالمدرسة

**\* دراستي على نخبة من العلماء  
المتميزين خدمتني في القضاء  
\* تجربتي القضائية منحنتني الكثير  
من الفائدة والمعرفة والخبرات**

١٤ / ١٠ / ١٣٩٤ هـ وكنت أول من افتتح المحكمة، ثم تعاقب بعدنا للعمل بها عدة مشايخ، ومنهم الشيخ فوزان الفوزان والشيخ النعمان عبدالرحمن المشعل والشيخ عبدالسلام الغامدي وغيرهم، حيث تم نقلي إلى محكمة أبها العامة في عام ١٤١٥ هـ وكان رئيسها الشيخ محمد بن إبراهيم الراشد الحديثي وبعض الزملاء من القضاة ومنهم الشيخ عبدالله المطوع والشيخ عساف فرحان العساف والشيخ عبدالله الأحمري والشيخ محمد بن فائز والشيخ عبدالله بن عيسى وغيرهم وكانوا جميعاً - من ذكرنا اسمه ومن لم نذكره - من خيرة الزملاء في الأخلاق والمناقشات العلمية الشرعية في بعض القضايا المعقدة وما يحتاج إلى

الفصلية على يد كل من مدير المدرسة الأستاذ إبراهيم بن عامر والأستاذ قاسم الشماخ وأتمت الدراسة بهذا المعهد عام ١٣٨٨ / ١٣٨٩ هـ بعد ذلك التحقت بكلية الشريعة بالرياض وكان عميدها الشيخ عبدالله الفتوخ، درست على يد مجموعة من الأساتذة وهم الشيخ مناع القطان والشيخ صالح بن علي الناصر والشيخ فالح الفالح والشيخ عبدالرحيم الزغبي، وأتمت دراستي الجامعية عام ١٣٩٢ / ١٣٩٣ هـ، وتم اختيارنا للعمل بالقضاء، ولازمت بمحكمة الطائف وكان رئيسها الشيخ حسن بابصل وبعض القضاة ومنهم الشيخ محمد الطيب محمد يوسف والشيخ محمد بن جارالله والشيخ عبدالله المانع والشيخ علي بن محمد بن محمّل والشيخ محمد الحلواني، ثم رشحت للعمل بالقضاء بعد عام في محكمة وادي بن هشبل التابعة لمنطقة عسير وباشرت العمل بها في

- أما سيرتنا في القضاء وما خرجنا به فكثير جداً، لأن القضاء الشرعي يعطي من ولي القضاء الكثير من الخبرات لما يمارسه في عمله سواء كانت القضايا حقوقية أو إنهائية أو جزائية أو إدارية، فهو يستفيد فائدة عظيمة مع ما يستفيدة من مخالطة الزملاء وسماع مناقشتهم وما قد يحصل له من اجتماع واختلاط برؤساء الدوائر الحكومية والتي لها علاقة بالمحاكم وما يكسبه أيضاً من الخصوم وقت المناقشة في مكتبه، أما عن تجربتنا القضائية في مسيرة العمل فالأبرز والأهم فيها ما قد عايشنا الكثير منها والكثير من القضايا طيلة هذه المدة الطويلة هي قضايا معقدة والتي مضى عليها الكثير من الزمن دون إنجاز.

\* هل من عمل أو نشاط مارستموه بجانب عملكم ويعد تقاعدكم.

- أما عن وجود نشاطٍ منا إلى جانب عملنا بعد التقاعد، فهذا والحمد لله

نقاش بعد ذلك، تمت ترقيتي إلى قاضي استئناف وعملت بمحكمة الاستئناف في أبها بمنطقة عسير، وكان رئيسها الشيخ الفاضل مبشر غرمان الشهري وبعض الزملاء من المشايخ ومنهم على سبيل المثال الشيخ عبدالواحد والشيخ عبدالله بن عيسى والشيخ سلطان الدوسري والشيخ محمد البارقي والشيخ عبدالله المطوع والشيخ عساف فرحان الشهري وغيرهم وكانوا جميعاً مثلاً في الأخلاق وفي التعاون والمناقشات العلمية الشرعية وما يحتاج إلى المناقشة.

\* حدثونا عن سيرتكم العملية في القضاء، وبماذا خرجتم به؟

\* **تغيُّر الأمور وزيادة الأطماع أوجدت فرقاً بين القضاء الماضي والحاضر**

\* **ضرورة سرعة البت في قضايا الناس وعدم تعليقها وهو مطلب ملح**

\* محاكم الإنهاءات ومحاكم

الأحوال الشخصية ساهمت في

تخفيف العمل على القضاة

\* سهّل التطور التقني إجراءات

التقاضي وساهم في حل الكثير

\* هل لديكم مقترحات وآراء تبدونها

للقائمين على القضاء؟

- أما عن المقترحات والملاحظات

والأمور التي نتمناها للقائمين حالياً على

القضاء فهو الصبر والتحلي بالحكمة

والإخلاص في العمل بما يرضي الله ومراقبة

الله في السر والعلن وأن يكون مثلاً في

أخلاقه وأعماله وتحمل ما يسند إليه من

القضايا بصدر رحب مستعيناً بالله تعالى .

\* ما رأيكم بزيادة محاكم الاستئناف

والتوسع الذي حصل لها؟

- أما رأينا في زيادة محاكم الاستئناف

والتوسع الذي حصل عليها فهذا أمر

موجود، فقد قمت ببعض المحاضرات

الدينية إلى جانب إمامة المسجد الجامع

بوادي بن هشبيل ثم إمامه مسجد المقطاع

بعد نقلنا إلى مدينة أبها والتابع لمحافظة

خميس مشيط ، واشتركت أيضاً بمرافقة

لجنة خيرية لبناء مسجد جامع بالبانبا

لبناء مسجد في مدينة شكوردا والذي

قام بذلك أحد المحسنين فجزاه الله على

ذلك خيراً .

\* ما الفرق بين القضاء في السابق

والزمن المعاصر؟

- أما بخصوص الفرق بين القضاء

في الماضي والحاضر فهذا شيء واضح

وملموس والفرق واسع حيث أن

الناس في الماضي كانوا يتقبلون الأحكام

الشرعية بقناعة ويقبلون الإصلاح

والنصح بين الناس، أما الآن فقد تغيرت

الأمور والوجوه وكثرت الأطماع

وتغيرت الأحوال عما كانت عليه سابقاً .

الشخصية من القضايا العامة فهذا عين الصواب لما فيه من سرعة البت في قضايا الناس الشخصية وكذلك التخفيف على القضاة.

جيد ومحمود كون ذلك يساعد في إنجاز قضايا الناس في وقت قصير، زيادة على ذلك فهي تنظر قضايا كل منطقة في محلها تيسيراً على المراجعين.

\* هل ترون تخصيص محاكم إنهاءات يساهم في تخفيف العبء على القضاة؟  
- أما عن تخصيص محاكم للنظر في الإنهاءات للتخفيف على القضاة فهذا أمر مطلوب، لما فيه من سرعة البت في قضايا المسلمين وذلك لكثرة الإنهاءات وما يحصل في بعضها من التعقيد وبعض المخابرات لدى الجهات المعنية.

\* هل حصلت لفضيلتكم خلال ممارسة القضاء شيئاً أفرحكم أو شق عليكم؟

- ما حصل لنا من إزعاج أو فرح أثناء عملنا أو في الحياة الإعتيادية بعد العمل، فالحمد لله على كل حال حيث لم يحصل لنا إزعاج وذلك بفضل الله وتوفيقه مع أن القضاء كله مشقة لكن الصبر والحكمة هي الحل الأمثل وما خرجنا به من فرح فهو خروجنا من القضاء بعد هذه المدة الطويلة بعزة وشرف ونشكر الله تعالى على ذلك.

\* هل ترون جعل المسألة في الشأن الإداري للقاضي لوزارة العدل حفظاً لضبط سير العمل والحفاظ على المكتسبات والعهد؟

\* ما هي نظرتكم في فصل قضايا الأحوال الشخصية عن القضايا العامة؟

- أما عن رأينا في جعل المسألة في الشؤون الإدارية للقاضي مباشرة لوزارة

- أما رأينا في فصل قضايا الأحوال

**\* يذهب المتهم ضحية التوقيف وتمديده في حالة عدم ثبوت الاتهام**  
**\* ضرورة سرعة البت في قضايا السجناء وعدم تعطيلها**

النظر في الدعوى المنظورة لديه لعدم الاختصاص أو لعدم وجود تهمة بحق السجين، فنرى أن على القاضي سرعة صرف النظر عن السجين في حالة عدم وجود تهمة أو لعدم الاختصاص أو في حكمه إحالة المعاملة لجهة أخرى مختصة، أما في حالة وجود تهمة قوية بحق السجين أو من القضايا الموجبة للتوقيف فإن على القاضي سرعة النظر في القضية وعدم تعطيلها أكثر من اللازم حتى لا يتضرر السجين وفي حدود اختصاصه، أما تمديد المواعيد لعدة أشهر وقد تتجاوز العام لأسباب نقل القاضي أو ندهه أو مرضه أو إجازاته أو أي أمر قد يحصل فنرى أولاً العدل في التوزيع بين القضاة حتى لا يتضرر أحد القضاة أو تتكدر

العدل حفاظاً لضبط سير العمل وحفاظاً على العهد فهذا أمر مطلوب، أيضاً لما فيه من التخفيف على القاضي، إلا ما احتاج إلى السرية لوجود معاملات لديه تختص بها فذلك يخصه.

**\* ماهي نظرتكم للتطور التقني للمحاكم.. وهل ساهمت في تسير الإجراءات؟**

- عن نظرنا للتطور التقني للمحاكم وما لمسناه يعد استراتيجياً في تسهيل إجراءات التقاضي وكان عملاً موفقاً ومطلوباً في التقنية القضائية وقد ساعد في كثير من الأعمال.

**\* ماهي نظرتكم لتمديد الإيقاف للمتهم حين محاكمته؟**

- أما تمديد الإيقاف للمتهم حين محاكمته أو صدور الحكم فإن البعض يذهب ضحية عندما يصرف القاضي

**\* ضرورة وجود آلية لمتابعة الأنظمة**

**\* عدم نقل القاضي إلا بعد مباشرة**

**الخلف والاستلام منه**

يبرئ ذمته، وعند الاجتماع تتم المناقشة، وكثيراً ما يحصل الاتفاق، وقد يحصل اختلاف في بعض القضايا وهي وجهات نظر وقليلة كما ذكرنا.

**\* ماذا عن قضاء وقت فراغكم بعد**

**التقاعد وبمَ تنصحون؟**

- أما عن قضاء وقتنا بعد التقاعد فهو النصح للناس والإصلاح بينهم والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، أما عن علاقتنا بالناس والزملاء والأقارب بعد التقاعد فهي ملاحظة الأسرة ومراقبتها وزيارة الأقارب والاستمرار في علاقتنا بالزملاء على ما كانت عليه من المحبة والإخلاص في القول والعمل والمذاكرة في الجلسات في الأعمال النافعة ونسأل الله لنا وللجميع التوفيق والسداد وحسن الختام.

القضايا لديه ونرى عدم نقل القاضي إلا بوجود خلف يستلم العمل وينجز ما بقي من الأعمال ونرى عدم الموافقة على ندب القاضي حيث أن ندب القاضي يعطل القضايا ويربك الأعمال وبقاؤه في عمله أولى من ذلك، أما الإجازات فهي حق مشروع للموظف، أما غير ذلك فتحتاج إلى حلٍّ أمثلٍ لمثل هذه الأمور من قبل جهة الاختصاص.

**\* ما مدى التنسيق في الدوائر أثناء**

**العمل في محكمة الاستئناف وكيف يوفقون بين وجهات النظر عند اتخاذ القرار؟**

- أما مدى التنسيق في الدوائر أثناء

العمل في محكمة الاستئناف، فإن كل

قاضٍ يدرس القضايا المحالة إليه بمفرده بما

**\* من معضلات تعطيل القضايا نقل**

**القاضي أو ندبه أو إجازته أو منحه**

**دورات مما يحتم إعادة النظر فيها**

\* هناك تعدد في الأنظمة ولكن

يوجد ضعف في متابعة التطبيق

\* ضم إدارة السجون لوزارة العدل

خطوة رائدة في إنجاح قضاء

التنفيذ

- أما رأينا في ضم إدارة السجون

لوزارة العدل بعد النجاح لقضاة التنفيذ،

فإن إدارة السجون من أهم المسؤوليات لما

فيها من كثرة القضايا وإن إنجازها وضمها

لوزارة العدل أمر مطلوب وفي محله

لتحقيق العدالة.

\* هل فرض رسوم على المتخاصمين

أمام المحاكم الشرعية يخفف الدعاوى

الكيدية ويخفف من المماطلة في

القضايا؟

- أما فرض رسوم على المتخاصمين

أمام المحاكم الشرعية لتخفيف القضايا

المحالة للمحاكم فلا نرى ذلك أما معاقبة

\* ماذا عن تعدد الأنظمة وضعف التطبيق؟

وهل من ضرورة وجود رقابة آلية للتطبيق؟

- أما عن تعدد الأنظمة وضعف

التطبيق وهل من الضرورة وجود رقابة

على التطبيق فهذا عين الصواب ونرى

أن هذا شيء مهم جداً حيث لا يستقيم

العمل إلا بالمتابعة ووجود رقابة.

\* جدوى محاكم التنفيذ هل استطاعت

أن تحقق الأهداف المنشودة؟

- أما عن جدوى محاكم التنفيذ وهل

استطاعت أن تحقق الأهداف المنشودة؟

فنقول نعم، وهو عمل فعال في سرعة

تنفيذ الأحكام الشرعية ووجودها سبب

في تحقيق المصلحة العامة أولاً بأول ليأخذ

كل ذي حق حقه عدلاً وصدقاً.

\* ما هو رأيكم في ضم إدارة السجون

لوزارة العدل خاصة بعد نجاح قضاء

التنفيذ؟

\* لماذا تحتاج قضايا النفقة والطلاق والحضانة إلى وقت طويل من الأخذ والرد؟

- أما رأينا في قضايا النفقة والطلاق فمن المستحسن أن يخصص لها محاكم للأحوال الشخصية كما هو موجود بمحاكم الاستئناف .

\* هل من كلمة عن وزارة العدل ومجلة العدل تنهون بها هذا اللقاء؟

- أما كلمة منا عن وزارة العدل وكذلك مجلة العدل فإني أقدم شكري وتقديري أولاً لمعالي وزير العدل وعلى القائمين على مجلة العدل وذلك بإتاحة الفرصة لنا في هذا اللقاء، وأتمنى أن تواصل المجلة سيرها وتحقق الهدف المنشود، وذلك خدمة للصالح العام .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

من يقوم بالخصومات في أعمال كيدية فهذا أمره عائد للقاضي لتأديب من يفعل ذلك لإيقافه عند حده وتماديهِ في الأعمال الكيدية وقد نص على ذلك أهل العلم في كتب الفقه .

\* هل تؤيدون إصدار دليل إرشادي إجرائي لحقوق المرأة التي تقودها الظروف إلى أروقة المحاكم؟

- أما تأييدنا في إصدار دليل إرشادي لحقوق المرأة والتي تقودها الظروف إلى أروقة المحاكم فنرى أنها كغيرها ولا تتميز عن الغير في المخاصمات وهذا الأمر يعود للقاضي ومن اختصاص عمله .

\* **الدليل الإجرائي لخدمات المحاكم يساهم في الوصول للخدمة المطلوبة**

\* **نجاح مسيرة (مجلة العدل) دليل على تحقيقها الأهداف المنشودة في خدمة العدالة**